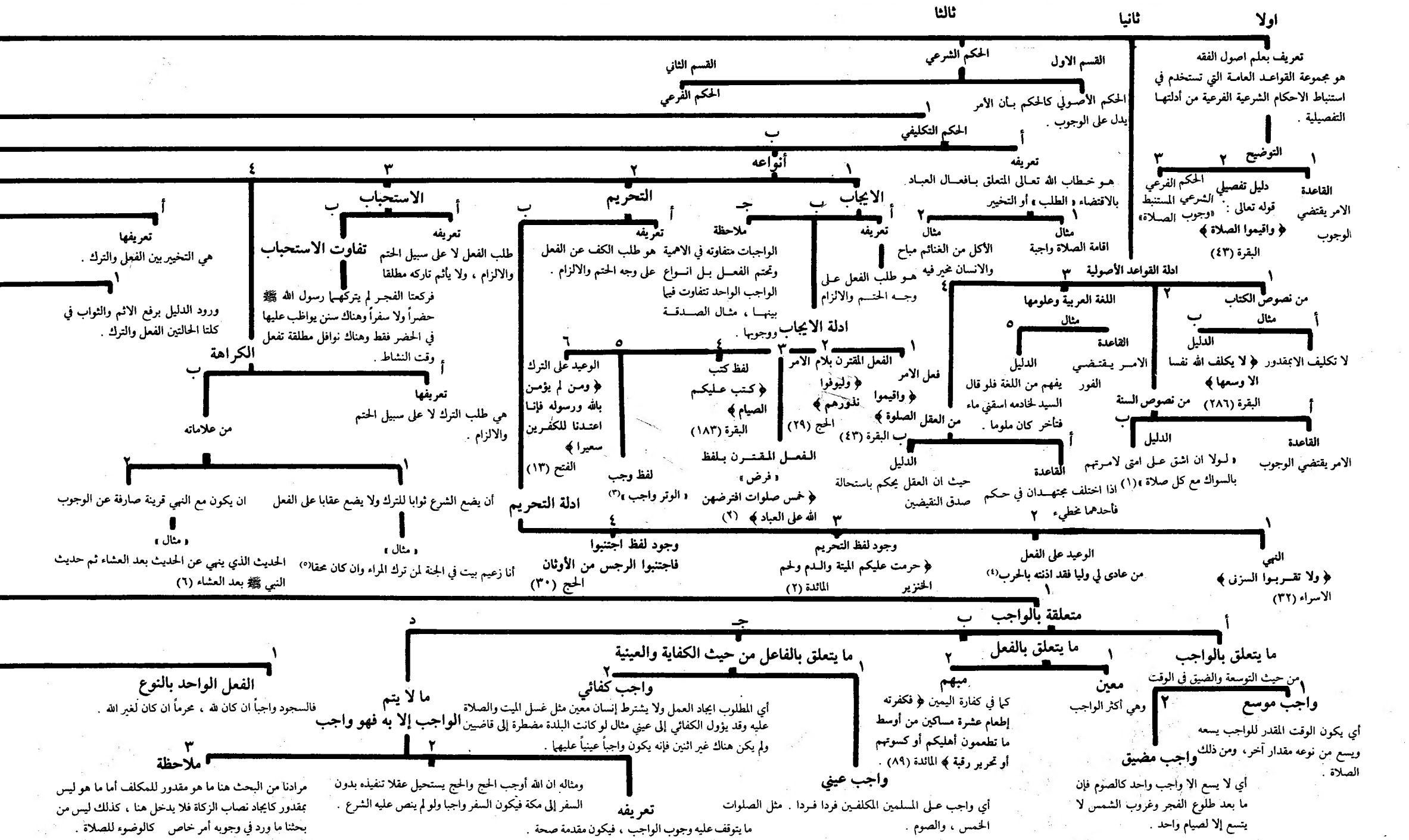


أصول الفقه



(٤) البخاري (فتح الباري ٦٥٠٢)

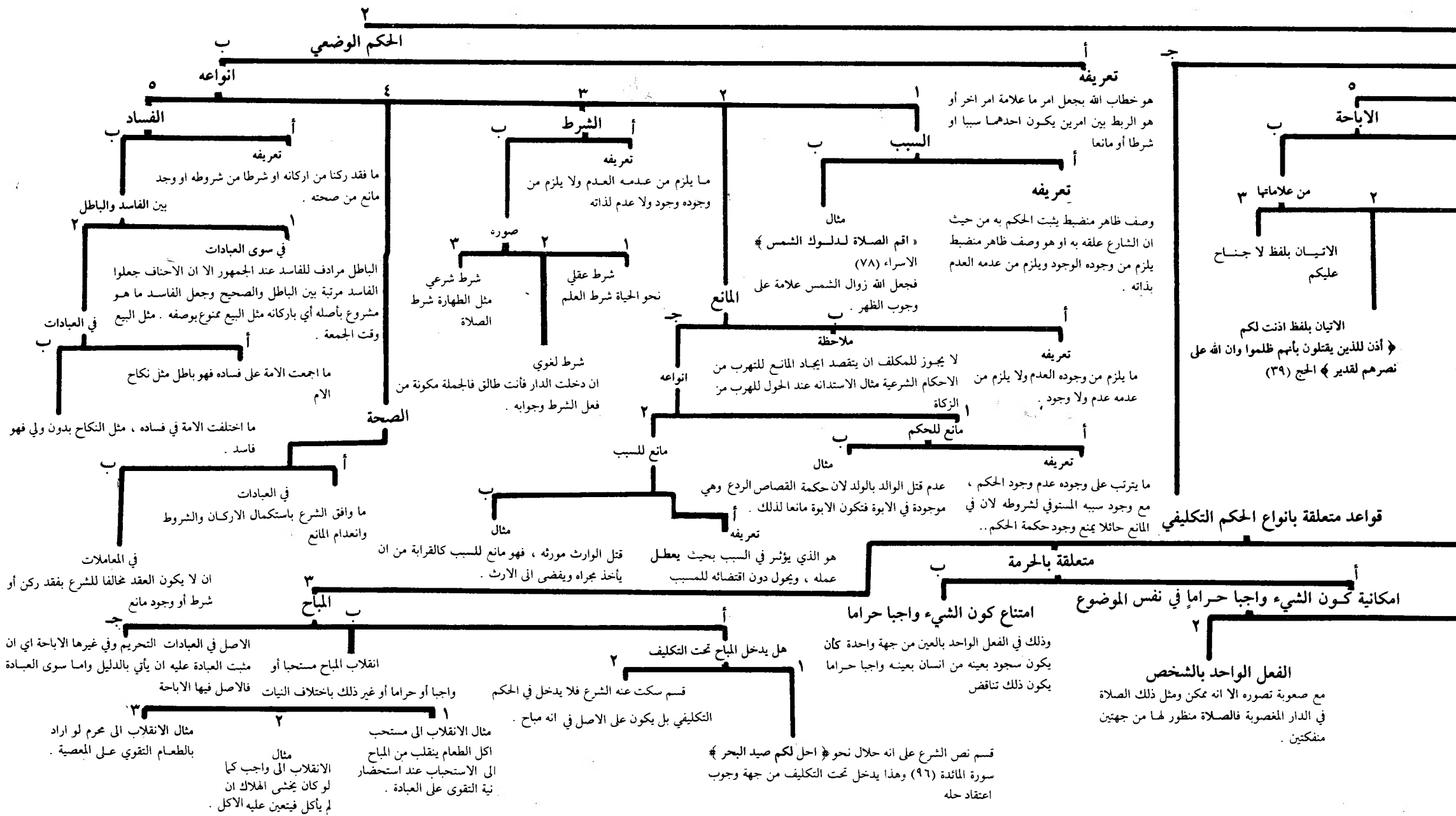
(٥) أبو داود (٤٨٠٠) وحسنه الألباني (صحيح الجامع الصغير ١٤٧٧)

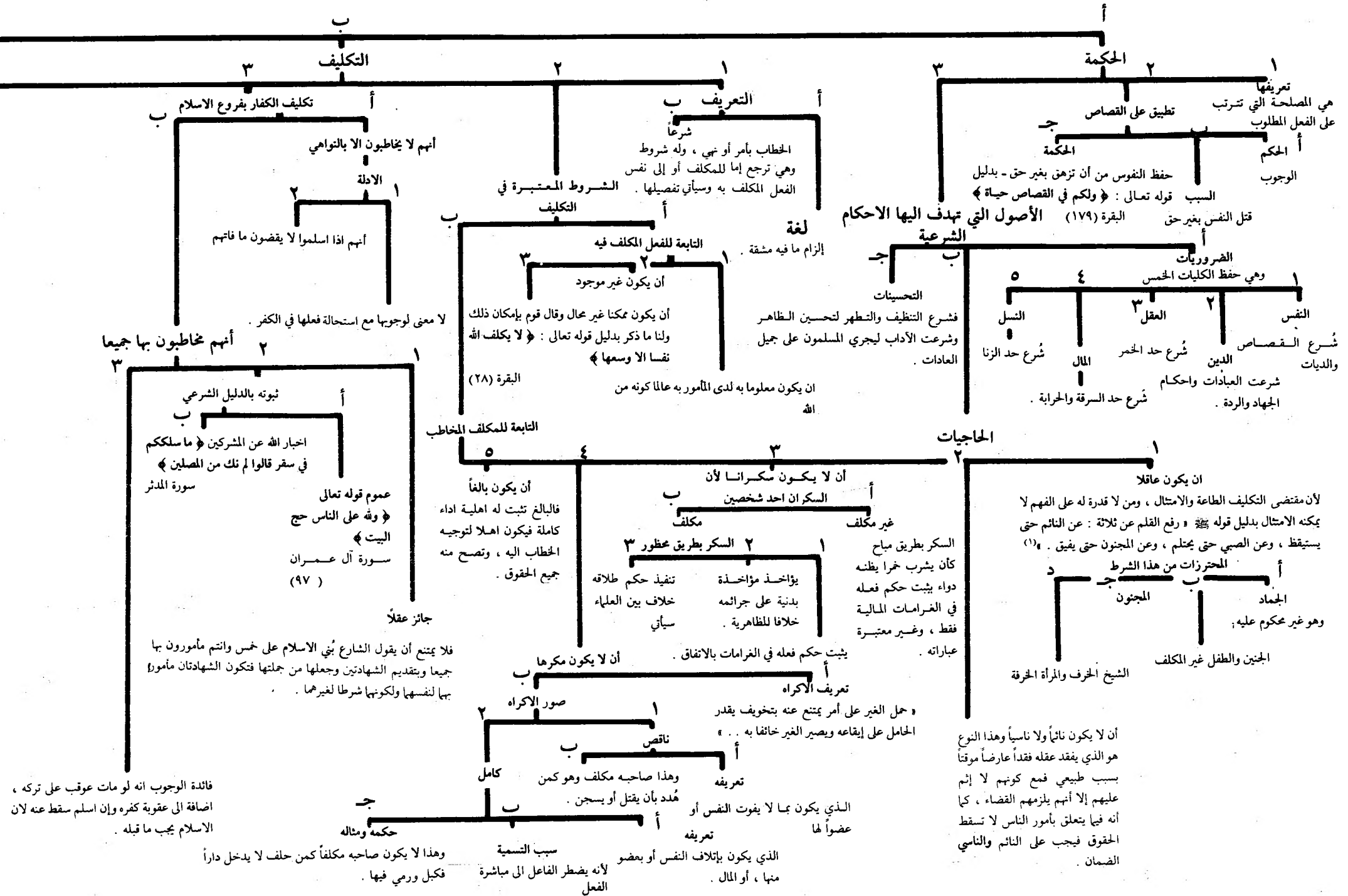
(٦) البخاري ٤١/٢ ومسلم (٦٤٧)، (٢٣٧) رياض الصالحين / الارناؤوط (٦٦٠)

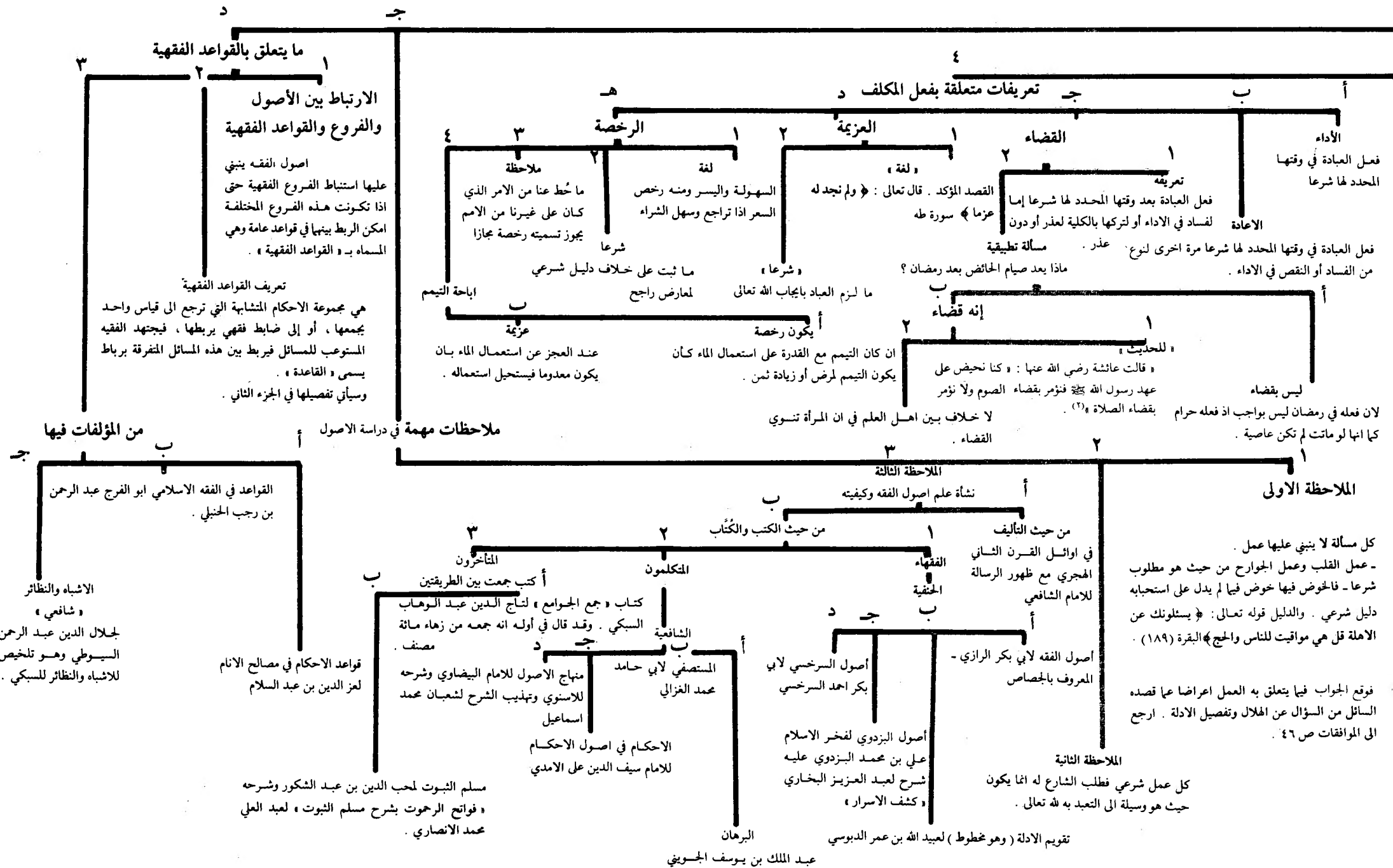
(١) البخاري (فتح الباري ٨٨٧)

(٢) أبو داود (٤٢٥) وأحمد (٣١٧/٥) وابن ماجه (١٤٠١)

(٣) أحمد (٣١٥/٥)





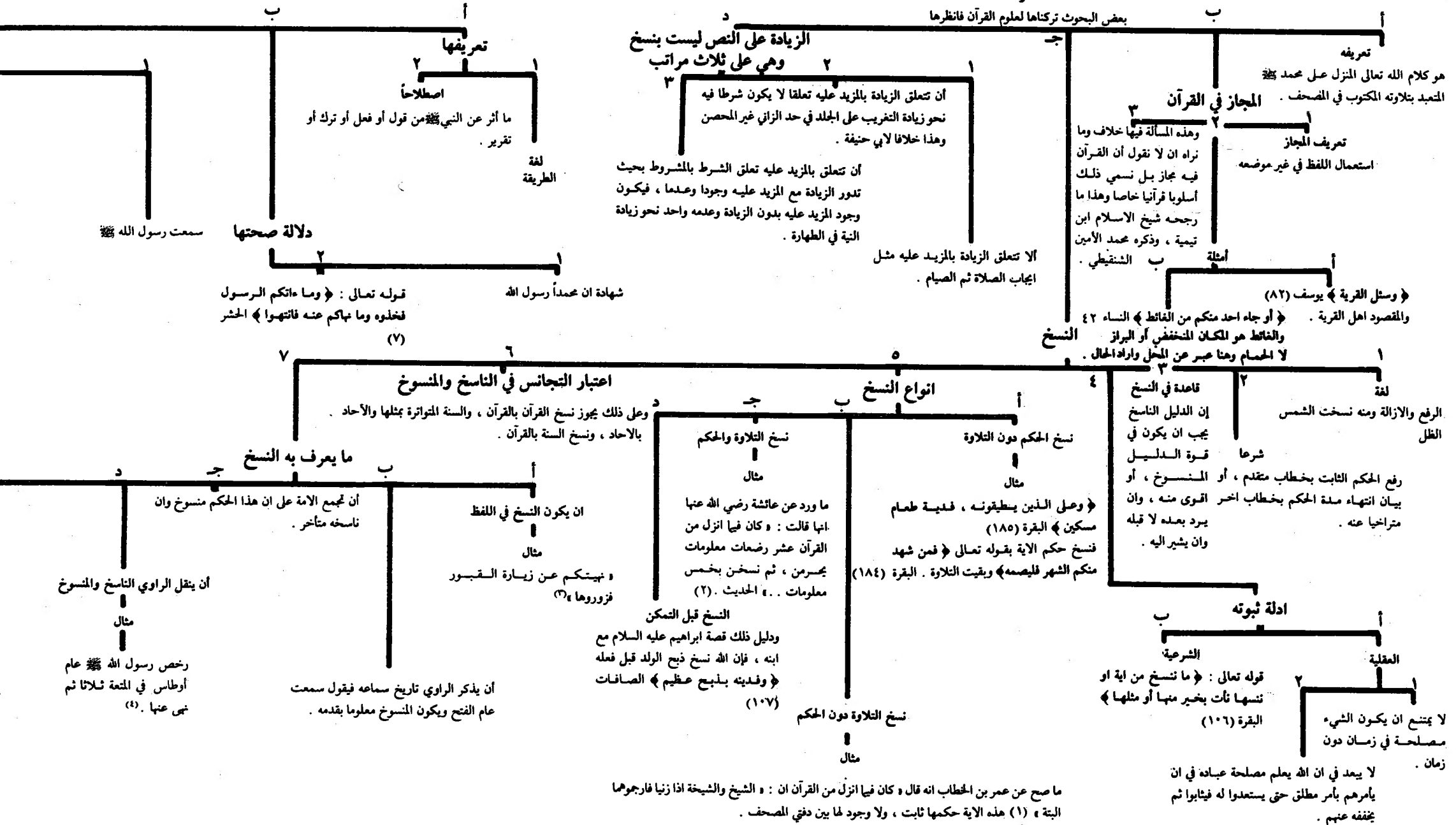


أدلة الأحكام المتفق عليها

أولا

القرآن

بعض البحوث تركناها لعلوم القرآن فانظرها



(٤) رواه مسلم (١٤٠٥) .

(٥) رواه مسلم (٢٣٦٢) .

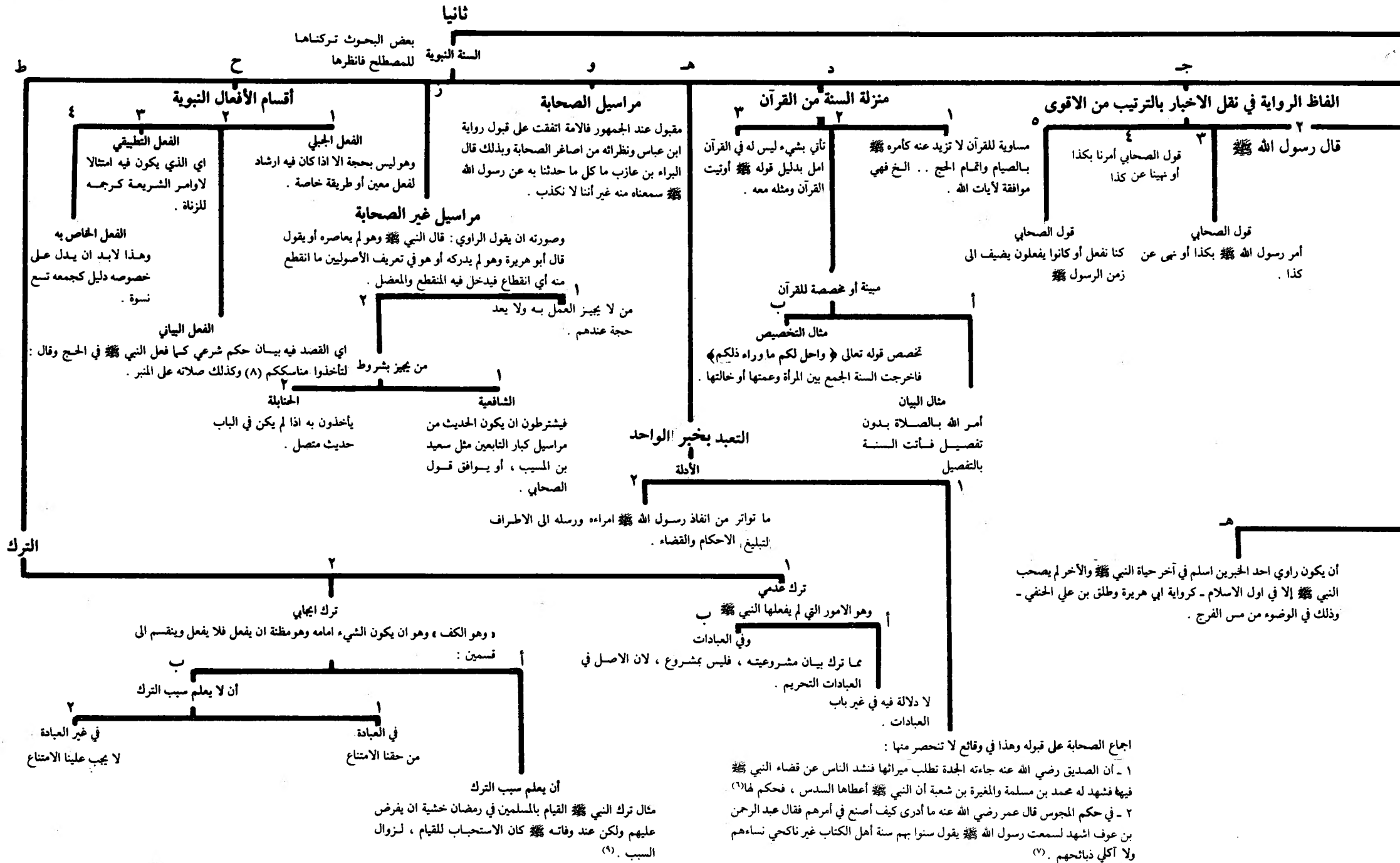
(٦) أخرجه أبو داود (٢٨٩٤) والترمذي (٢١٠٢) ، وقال حسن صحيح وصححه الحاكم وابن حبان (١٢٢٤) وحسنه شعيب الأرنؤوط ١ هـ (شرح السنة

(٢٢٢١) .

(١) متفق عليه اللؤلؤ والمرجان (١١٠١) .

(٢) رواه مسلم (١٤٥٢) .

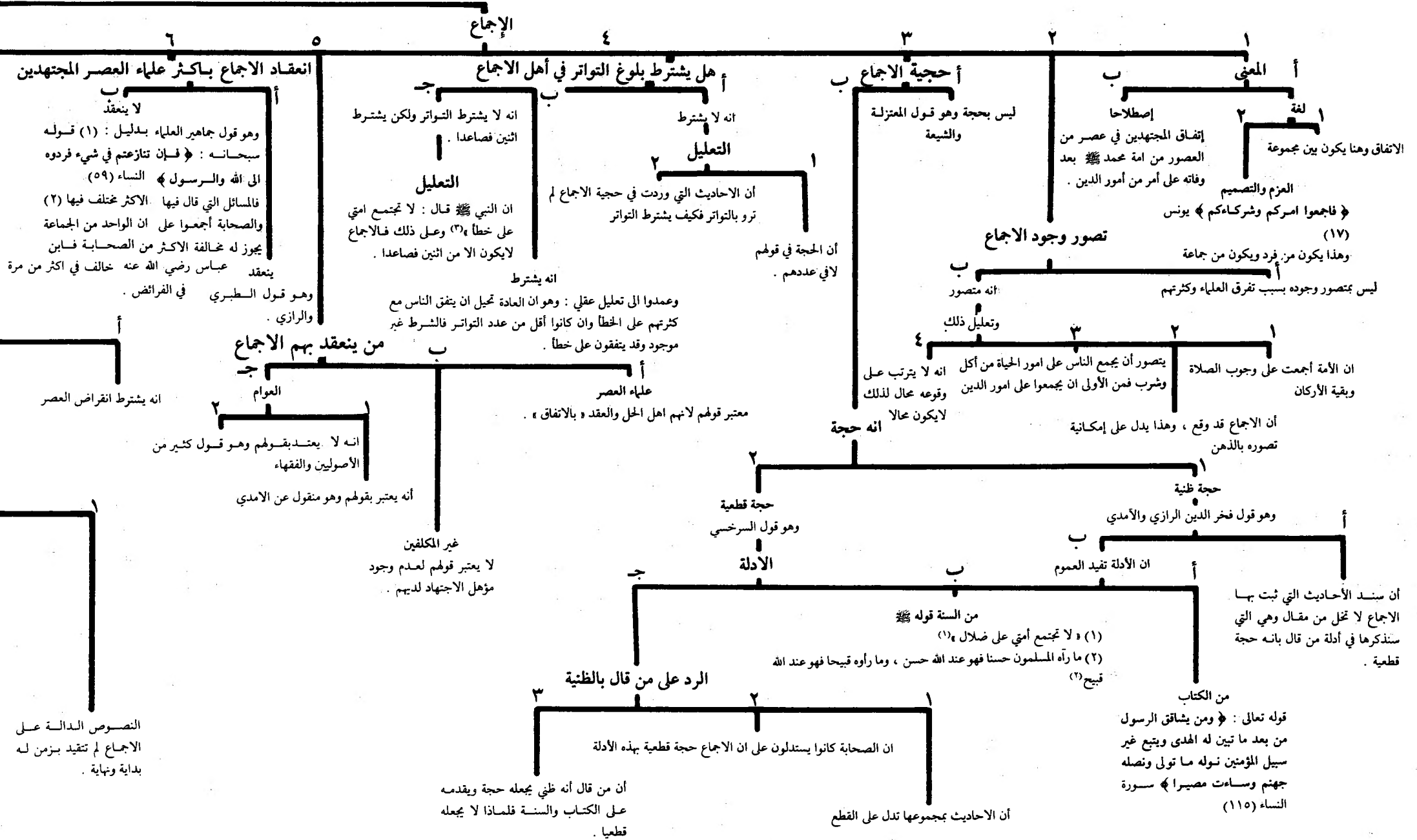
(٣) رواه مسلم (٩٧٧) .

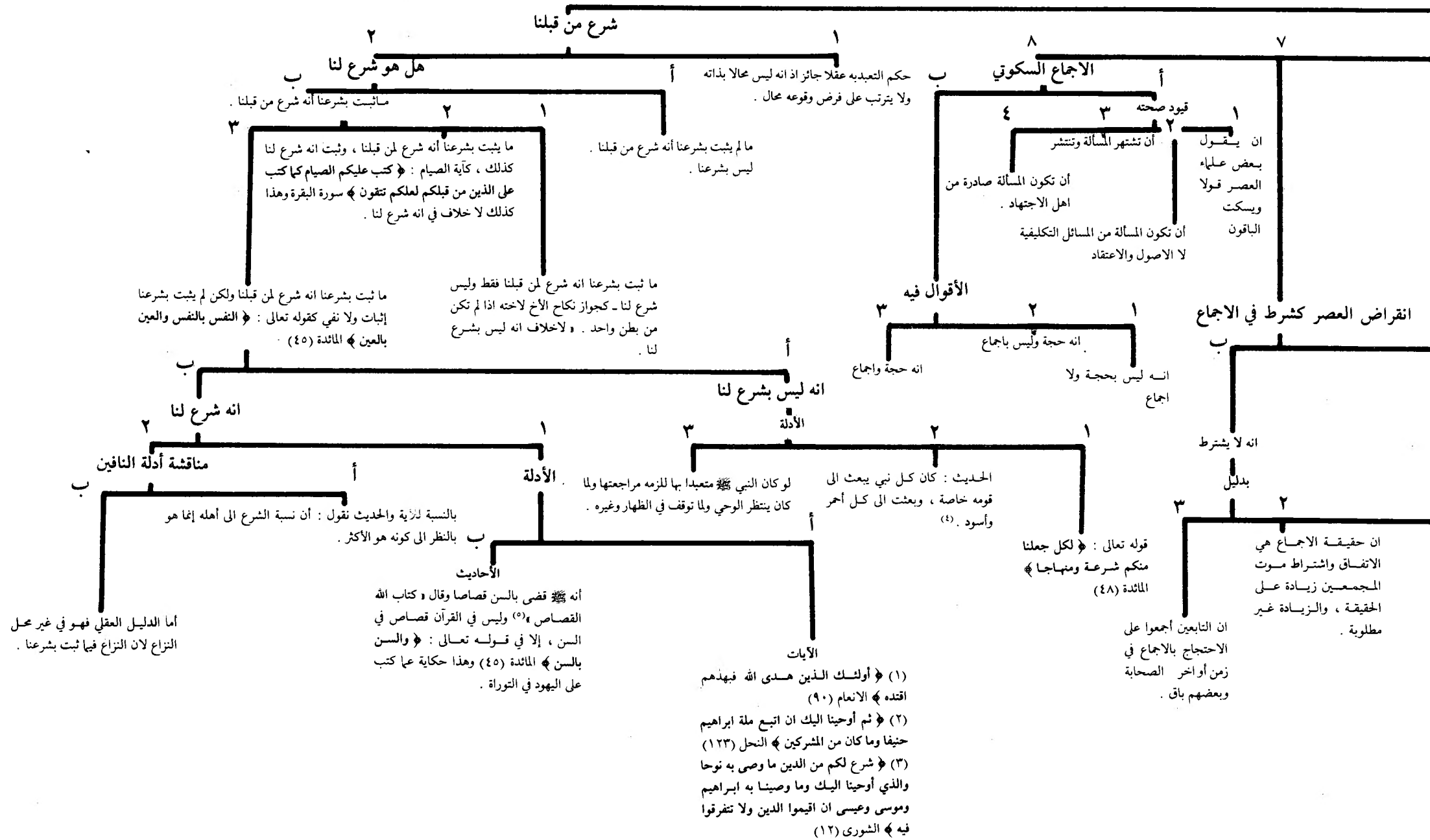


(٧) ذكره الشافعي .

(٨) رواه مسلم (١٢٩٧) .

(٩) متفق عليه للؤلؤ والمرجان (٤٣٦) .





(٤) البخاري ومسلم (٥٢١) واللفظ لمسلم .
(٥) البخاري (فتح الباري ٤٤٩٩) .

ثالثا

قول الصحابي

محل النزاع في قول الصحابي

إذا صدر من الصحابي قول أو فعل ولم ينتشر بين الصحابة ولم ينقل خلاف فيه بينهم واشتهر بعد ذلك بين التابعين فهل هو حجة على غير الصحابي .

ما يخرج عن محل النزاع

أ إذا قال الصحابي قولاً لا مجال للرأي فيه .
ب إذا قال الصحابي قولاً لا يتم به البلوى ولم ينقل خلافه فهو إجماع سكوتي .
ج إذا شاع القول ولم ينقل الخلاف بين الصحابي وهو الإجماع السكوتي .
د إذا اختلفت الصحابة فيما بينهم فيسلك الترجيح بينهم .

صاغ يقولها الصحابة مختلف فيها

أ قول الجمهور أنها تضاف للنبي ﷺ
ب قول السنة كذا
ج قول الجمهور أنها تضاف إلى النبي ﷺ
د قول الجمهور أنها تضاف للنبي ﷺ

كنا نفعل كذا أو نقول أو نرى كذا

أ إذا كانت الإضافة في زمن النبي ﷺ كقول جابر : كنا نغزل على عهد رسول الله ﷺ والقرآن ينزل (١) فهذا يكون مرفوعاً بشرطين :
ه أن يكون الفعل ظاهراً عما لا يخفى غالباً .
و أن يؤدي بعبارة تفيد أن مستنده النص أو الاستنباط .
إذا كانت الإضافة في غير عهد النبي ﷺ لا تكون في حكم المرفوع .

الأقوال في الحجية

كسأهي في كتب الأصول بدون ترجيح بينها

أ أنه حجة
ب وينسب إلى مالك والشافعي في القديم وأحد في رواية عنه وعليه أكثر الاحتاف
ج أن كان ما لا مجال للرأي فيه وهو قول جماعة من الحنفية ومنهم الكرخي .

أنه ليس بحجة مطلقاً

وينسب إلى الشافعي في الجديد وبه قال الغزالي والأمدي وأحد في رواية وهو مذهب ابن حزم واختاره ابن الحاجب .

قول الصحابي خلاف نص الحديث

مخالفة ما رواه بنفسه

مثال : قول ابن عمر « كان رسول الله ﷺ إذا قام إلى الصلاة رفع يديه حتى تكون حذو منكبيه ثم كبر فإذا أراد أن يركع فعل مثل ذلك وإذا رفع فعل مثل ذلك . » (٢)
عمل ابن عمر : « عن مجاهد قال : صحبت ابن عمر سنتين لم أراه يرفع يديه إلا في تكبيرة الإحرام »

أ مذهب الأحناف
ب مذهب الشافعية والمالكية
ج العمل بالحديث وترك مذهب الصحابي

أ أن كان الحديث تاريخه بعد فعل الصحابي كان ناسخاً للفعل وإن كان قبل فعل الصحابي كان فعل الصحابي دليل على أنه لديه علم بأن هذا حديث منسوخ

مخالفة ما رواه غيره

أ الجمهور
ب يعمل بالحديث سواء ما يخفى أو عما يظهر .

الاحتاف

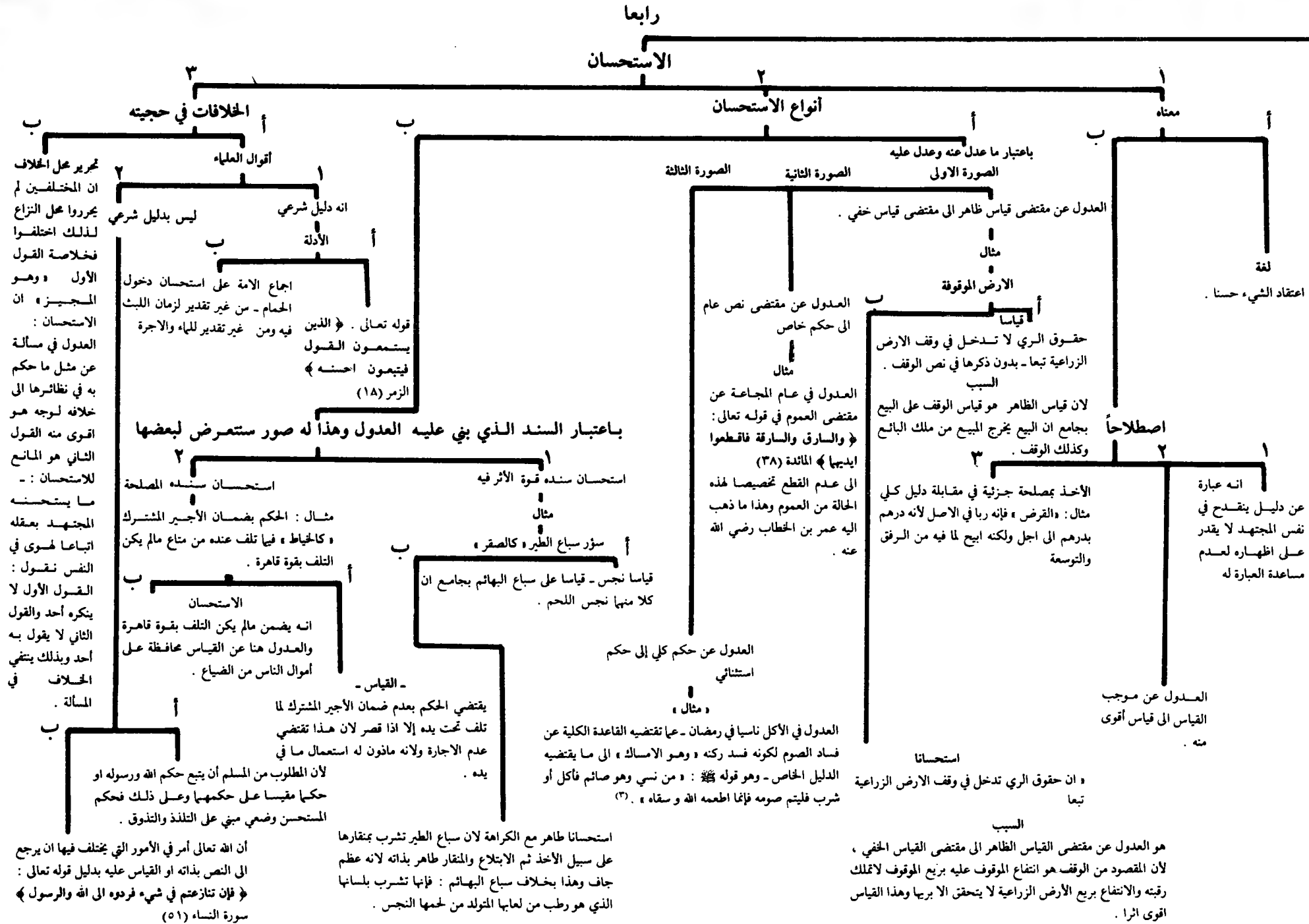
أ أن كان هذا الحديث عما لا يخفى على مثل هذا الصحابي فيكون حكمه كالحديث الذي رواه بنفسه

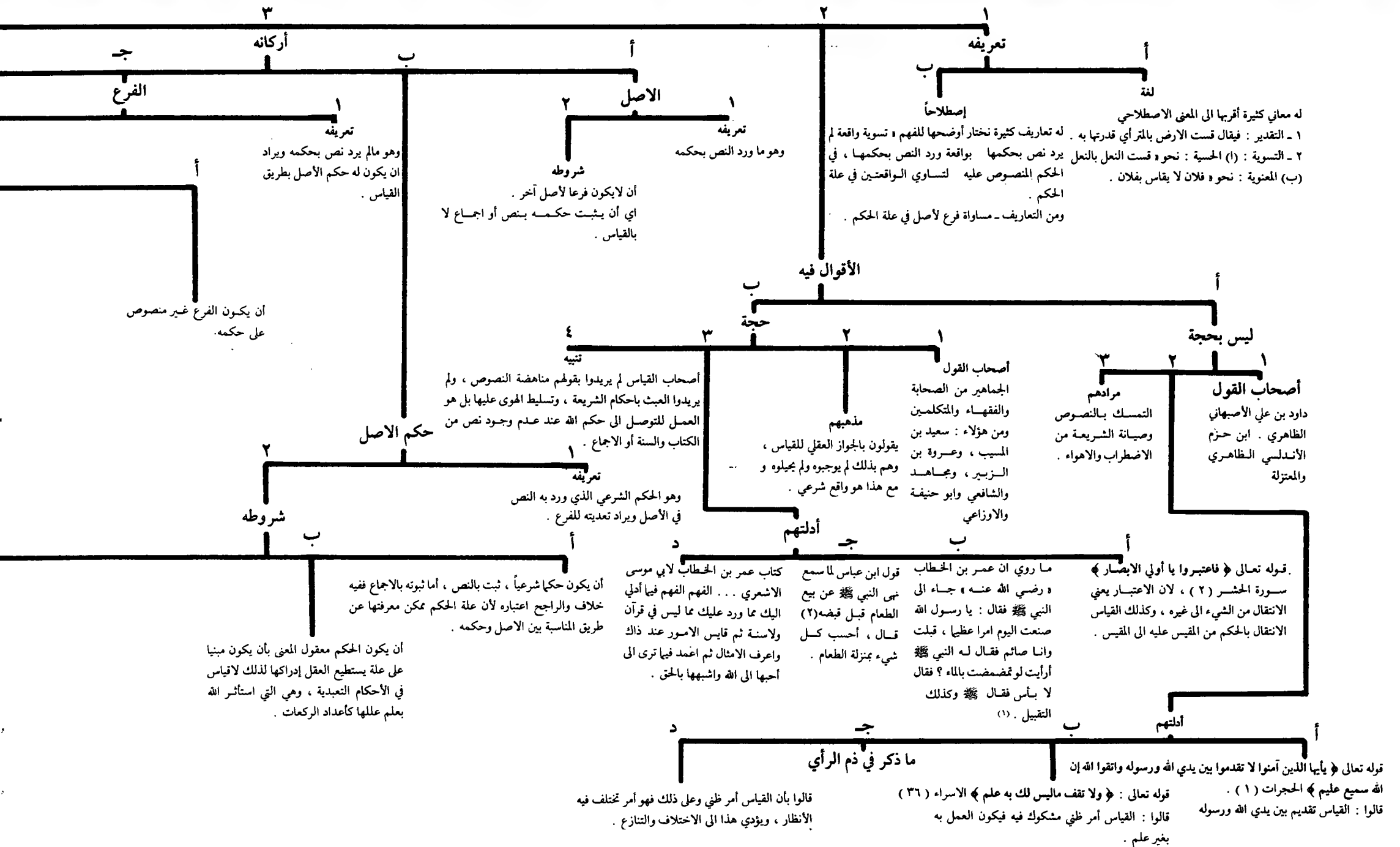
ب أن كان يخفى عليه يقدم الحديث

أ في محل الصحابي الحديث على عمل خاص وهذا فيه أقوال والراجح والله أعلم بالعمل بالحديث وبذلك يقول الشافعي « كيف أترك الحديث لقول من لو عاصرته لحاجته . »

(١) متفق عليه ، اللؤلؤ والمرجان ٩١٥ هـ .

(٢) متفق عليه ، اللؤلؤ والمرجان ٢١٧ هـ ، واللفظ لمسلم .

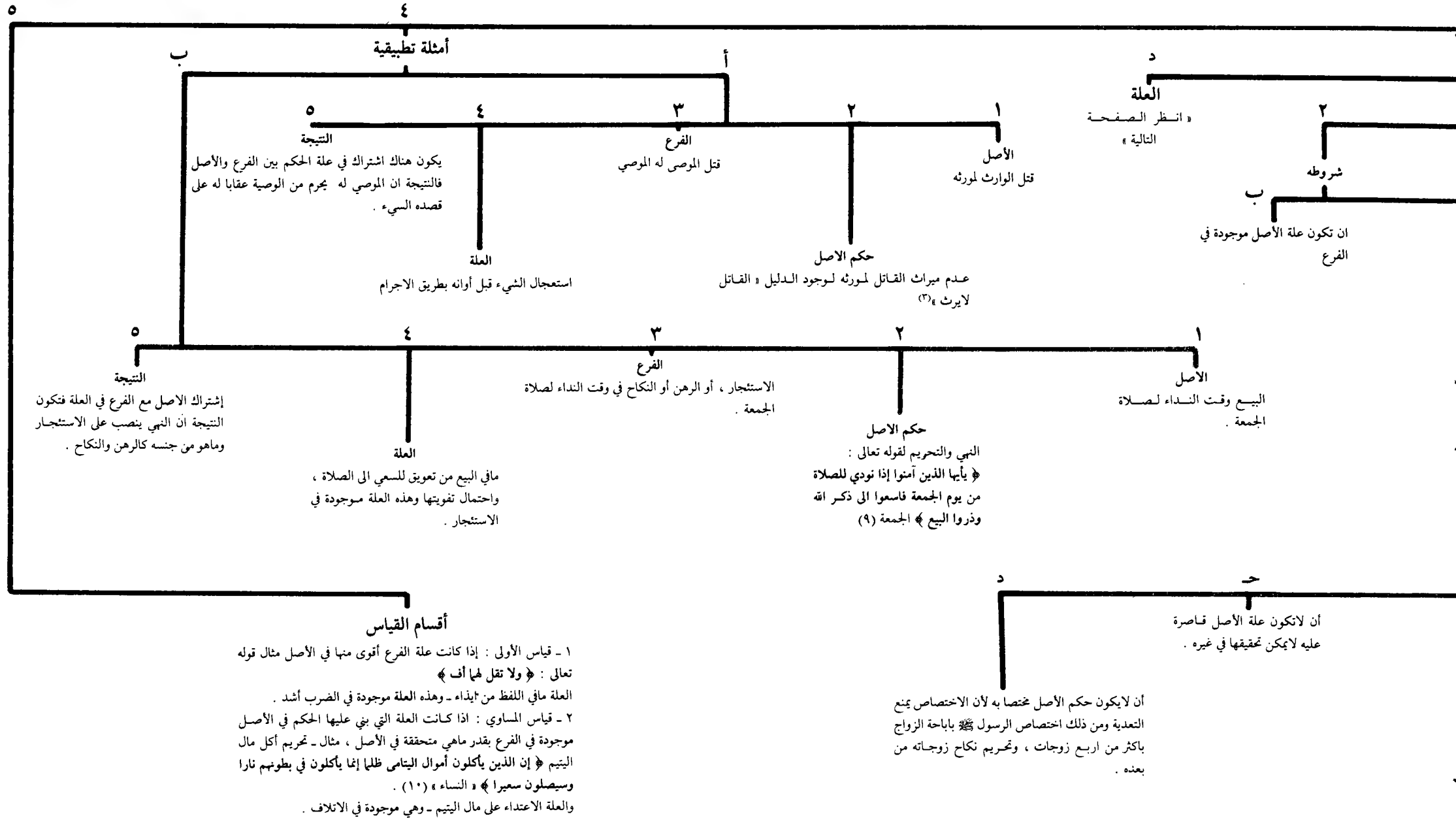


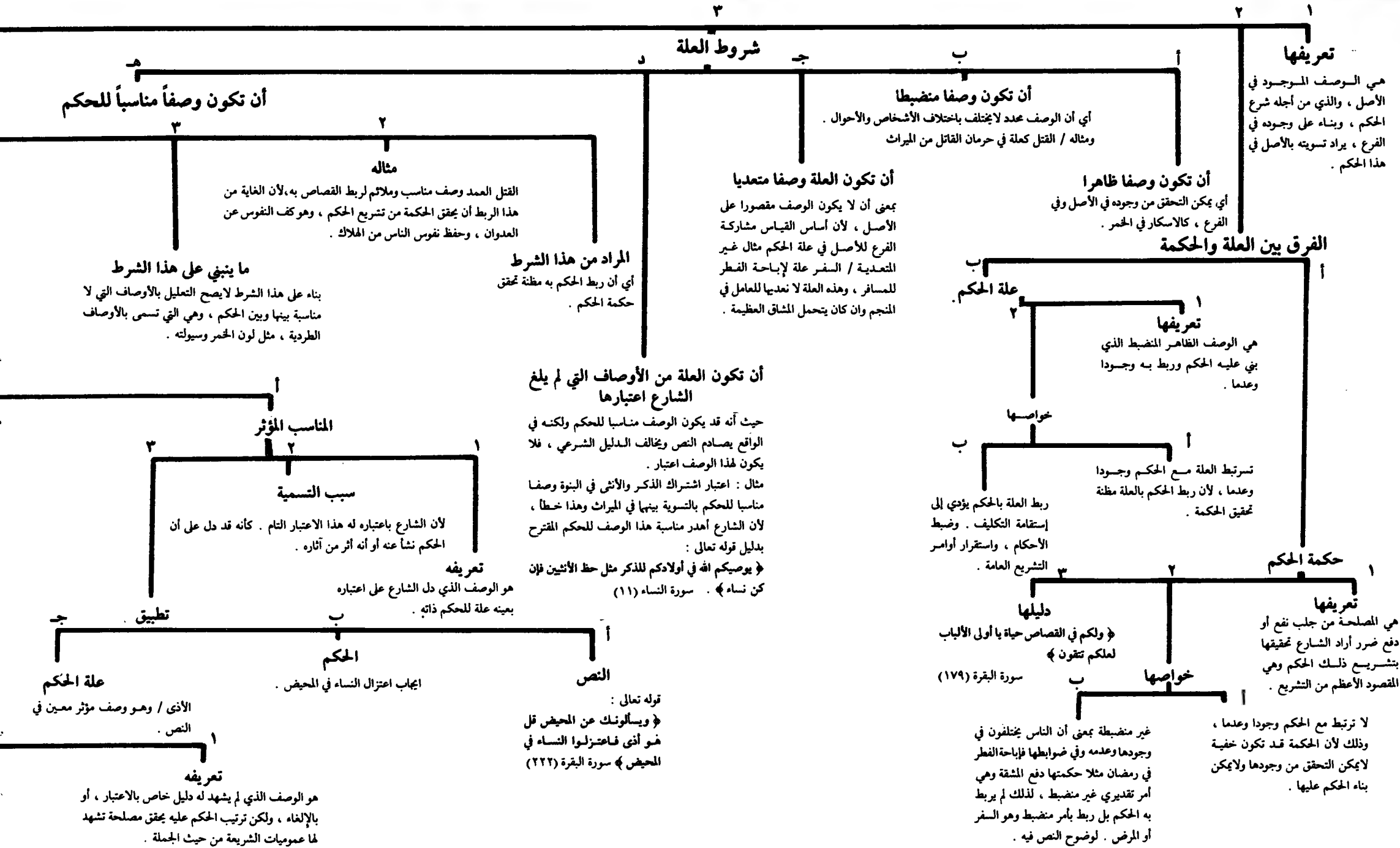


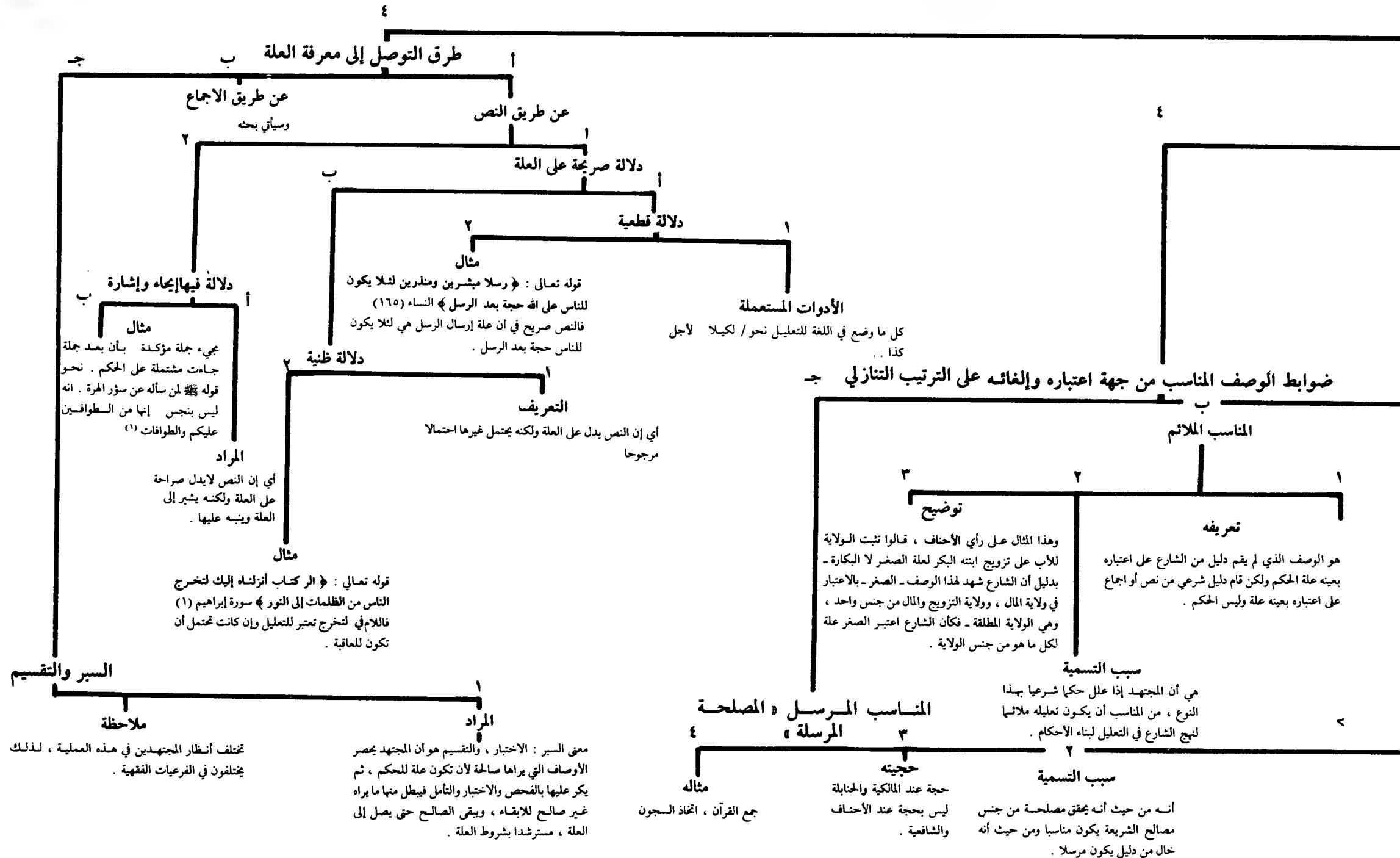
(٢) رواه البخاري ، ومسلم (١٥٢٥) .

(٣) الترمذي (٢١١٠) وابن ماجه (٢٦٤٥) أبو داود (٤٥٦٤) وهو حسن أ. هـ جامع الأصول (٦٠١/٩) باختصار .

(١) أخرجه أبو داود (٢٣٨٥) في الصوم وهو حديث منكر ، وقال البزار : هذا حديث لا نعلمه يروى عن جابر إلا من هذا الوجه (جامع الأصول (٢٩٩/٦) .

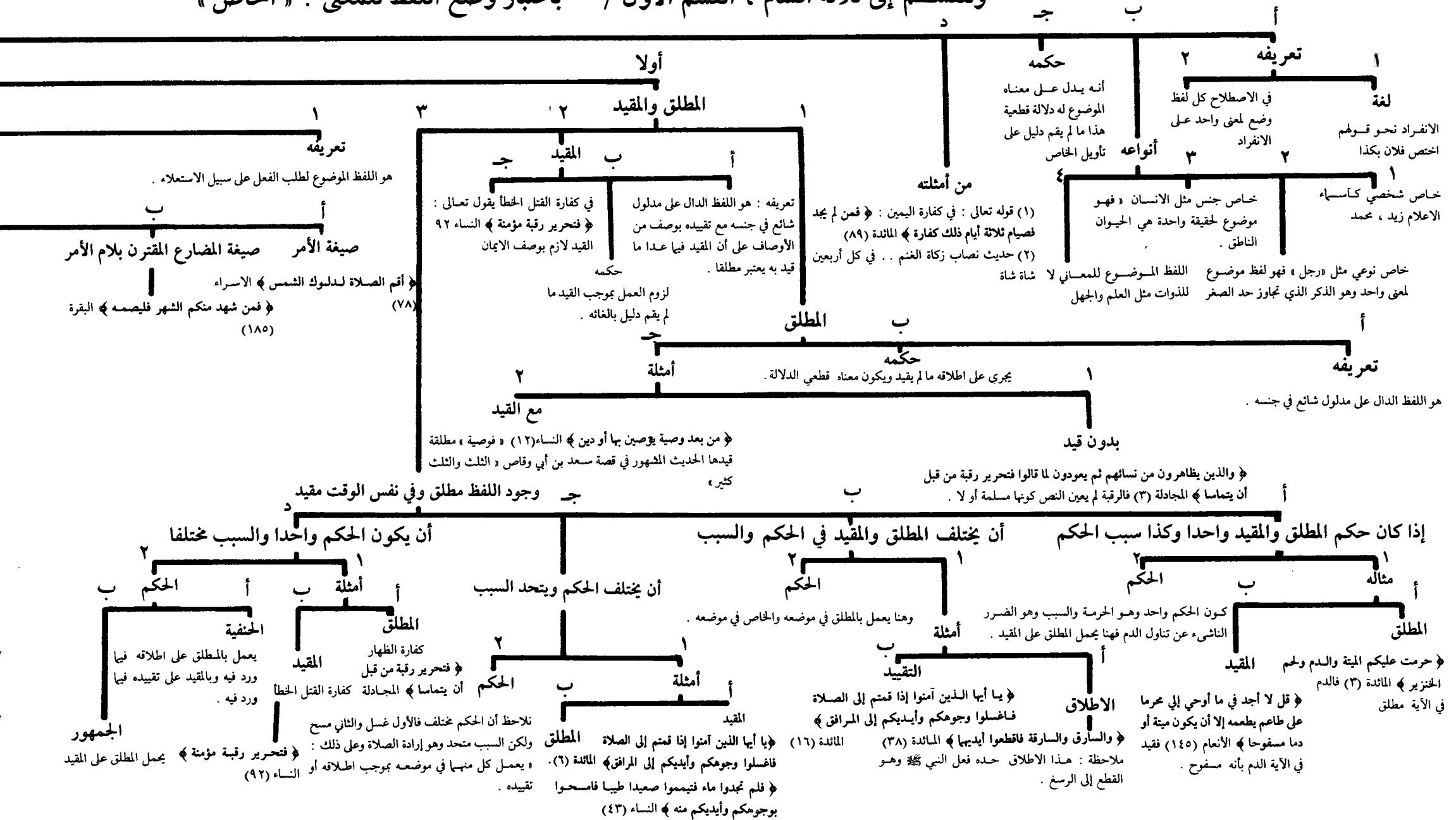


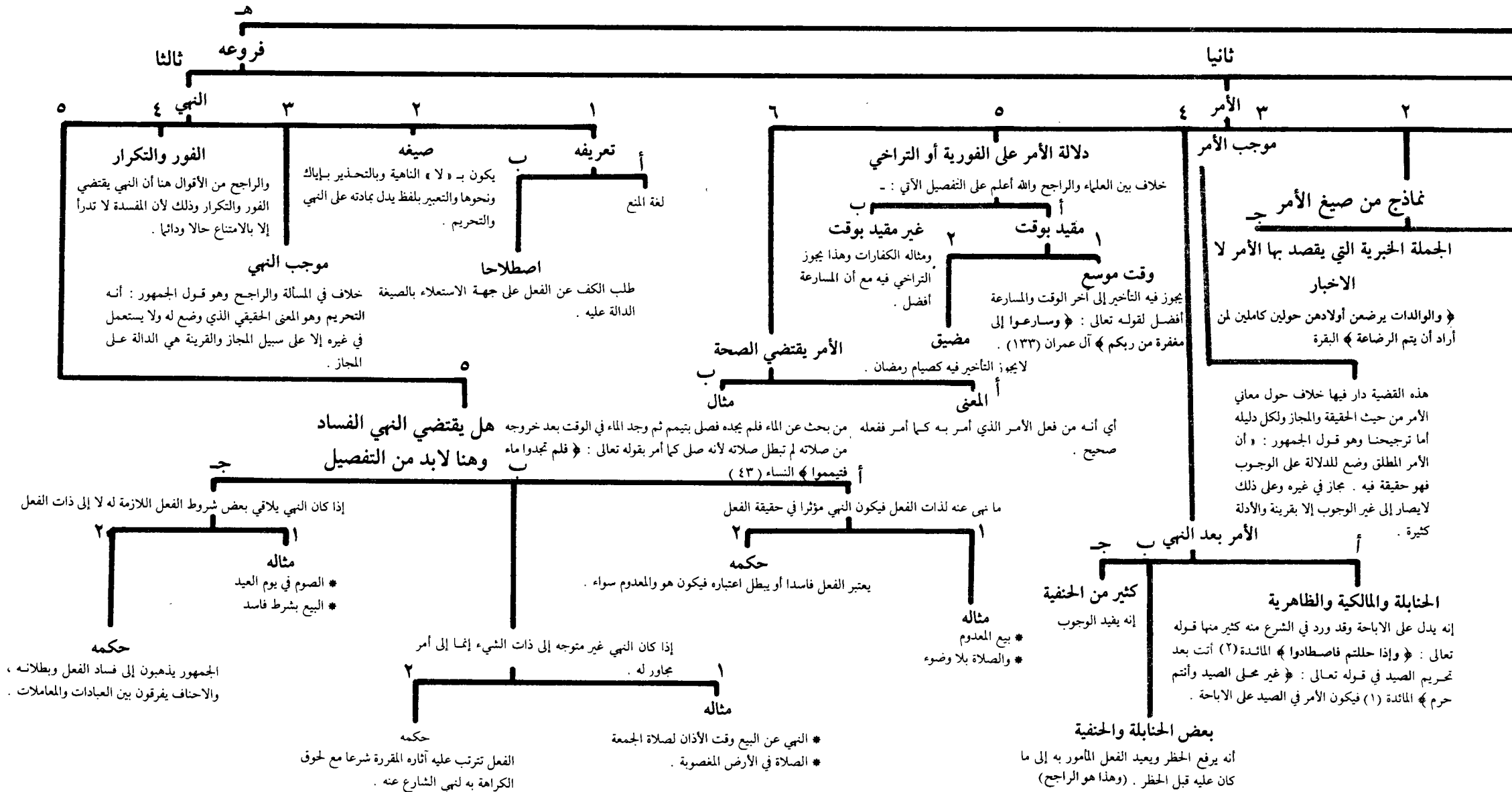


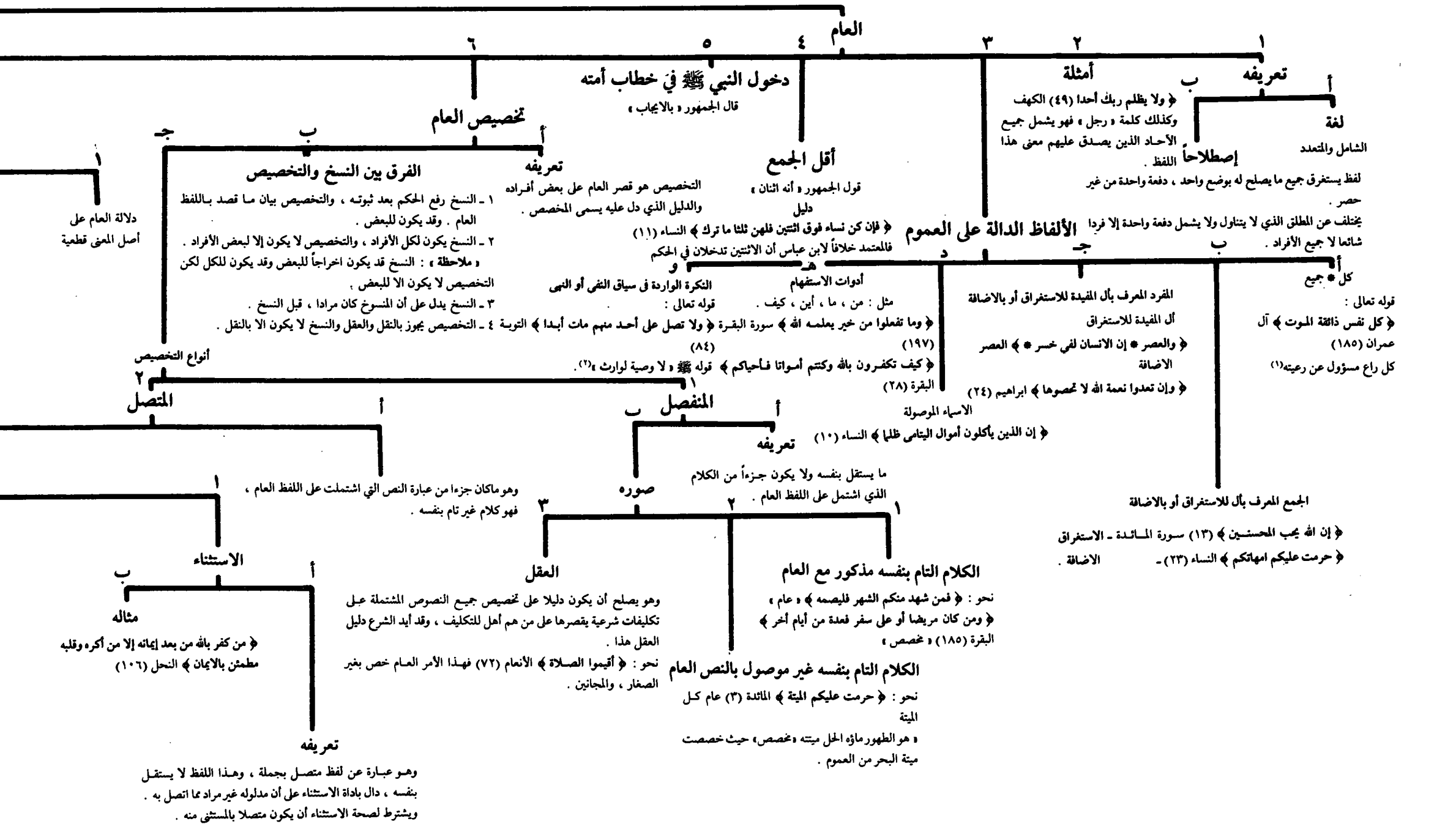


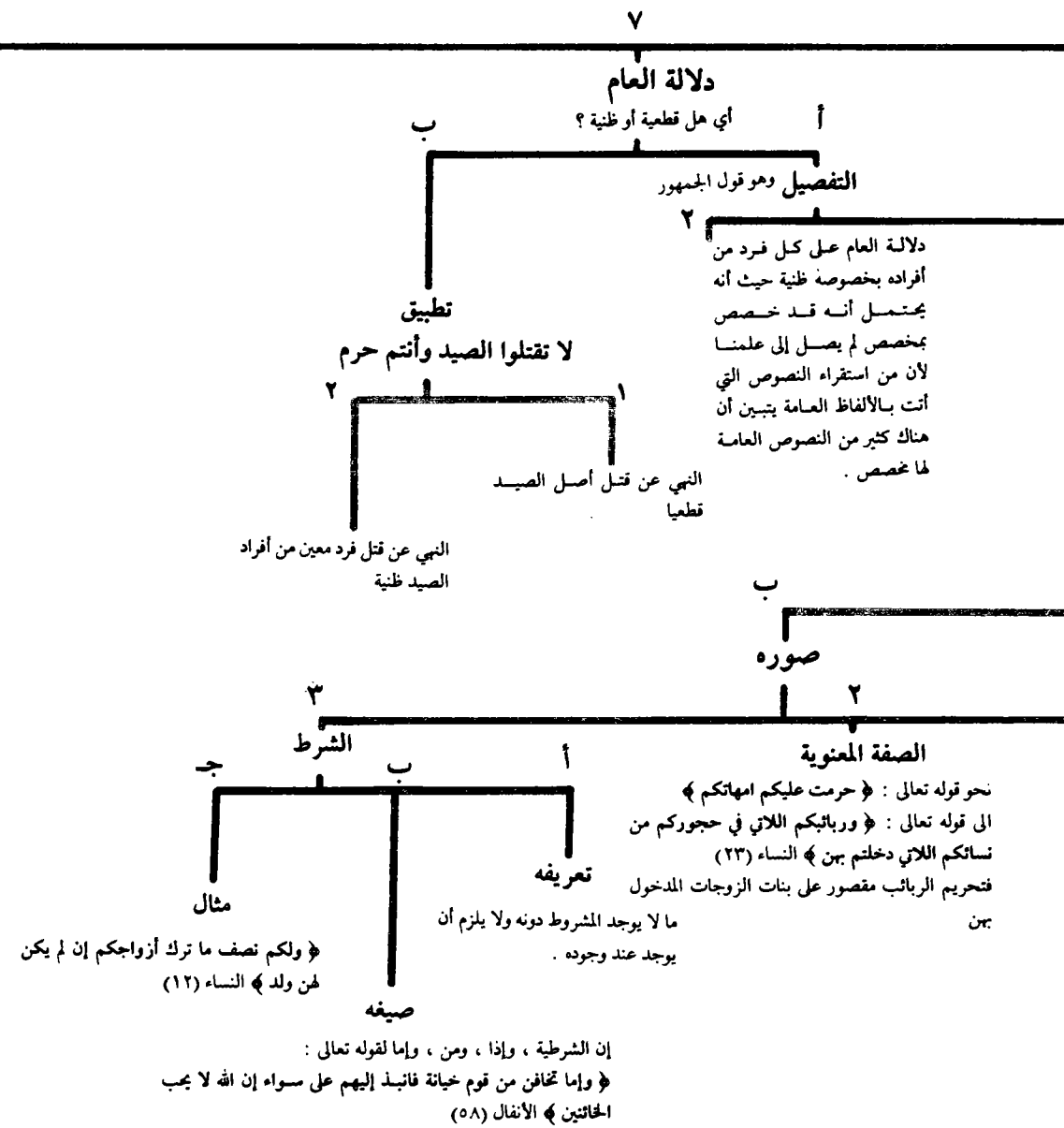
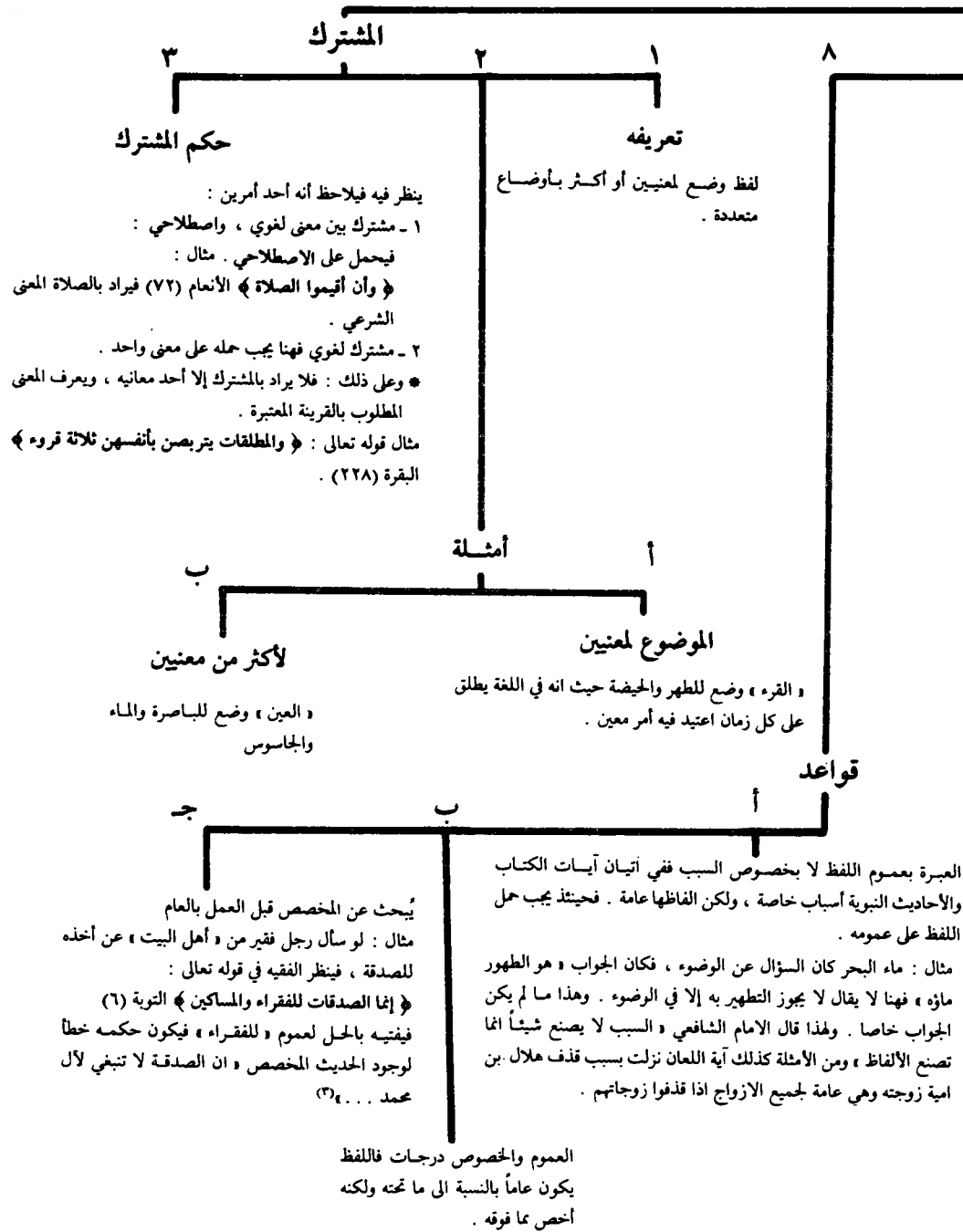
طرق استنباط الأحكام والقواعد

وفي هذا الموضوع سنتطرق إلى ثلاثة مباحث المبحث الأول : القواعد اللغوية الأصولية
وتنقسم إلى ثلاثة أقسام ، القسم الأول / باعتبار وضع اللفظ للمعنى : « الخاص »









القسم الثاني

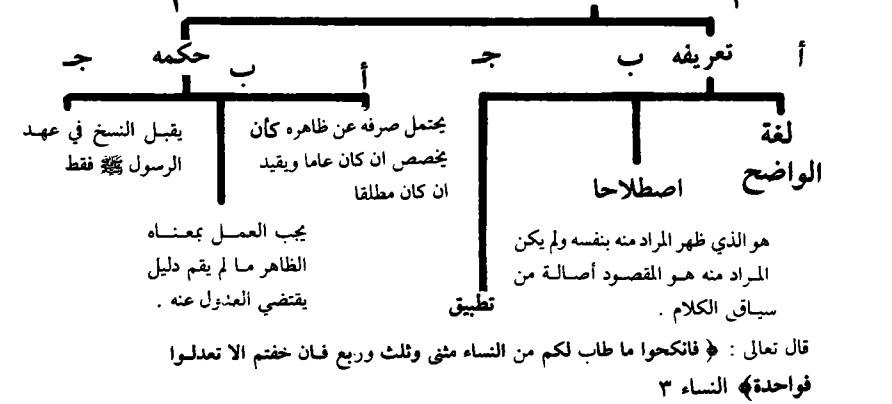
دلالة اللفظ على المعنى

أ
ب
أنواعه

اللفظ باعتبار وضوح دلالة على معناه
أو خفاء هذه الدلالة

واضح الدلالة ملاحظة / قوة وضوحها تبدأ تصاعدياً من «أ»

الظاهر



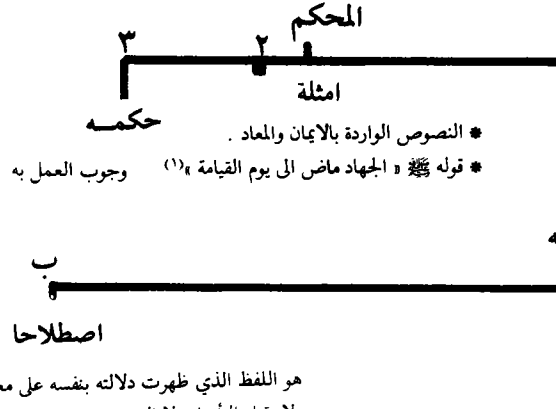
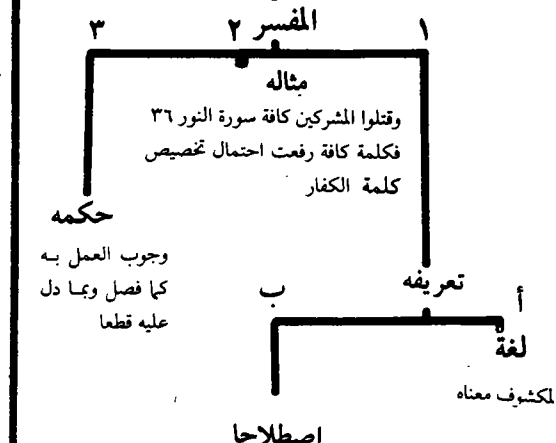
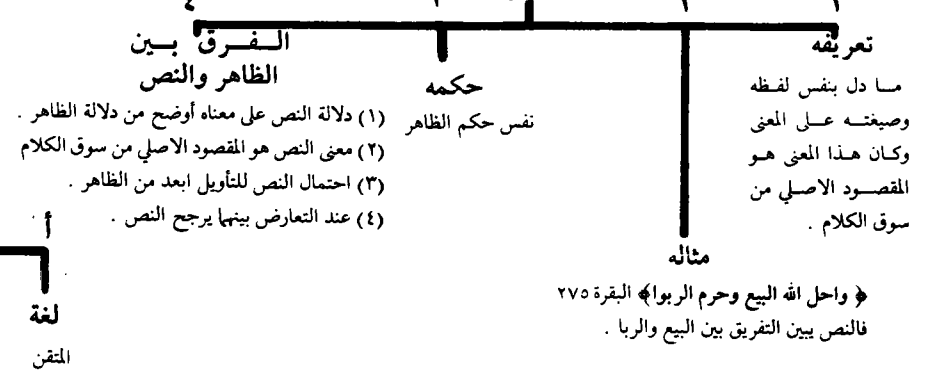
الظاهر

إباحة ما حل من النساء

هو إباحة تعدد الزوجات الى اربع عند

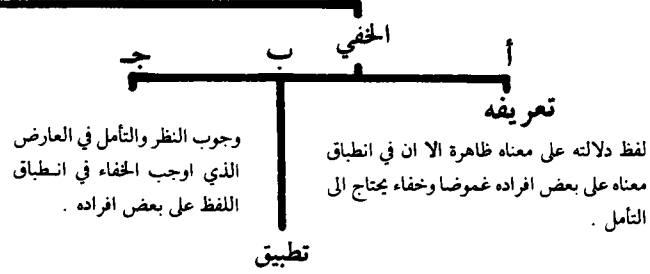
المقصود

النص

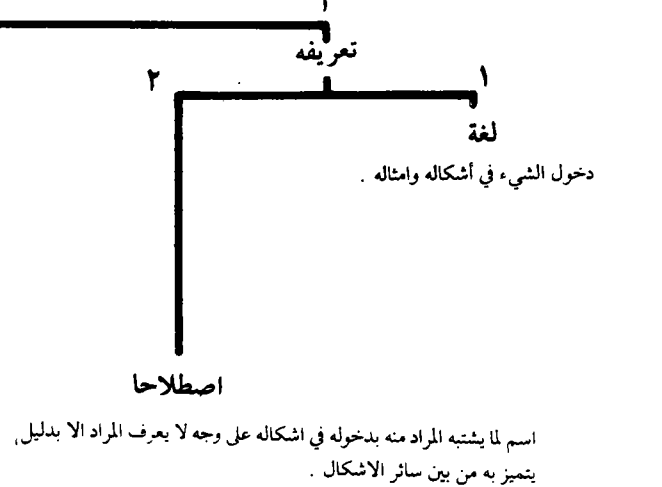


المراد منه

هو اللفظ الذي في دلالة على معناه خفاء وغموض فيتوقف معرفة المراد منه على امر خارجي



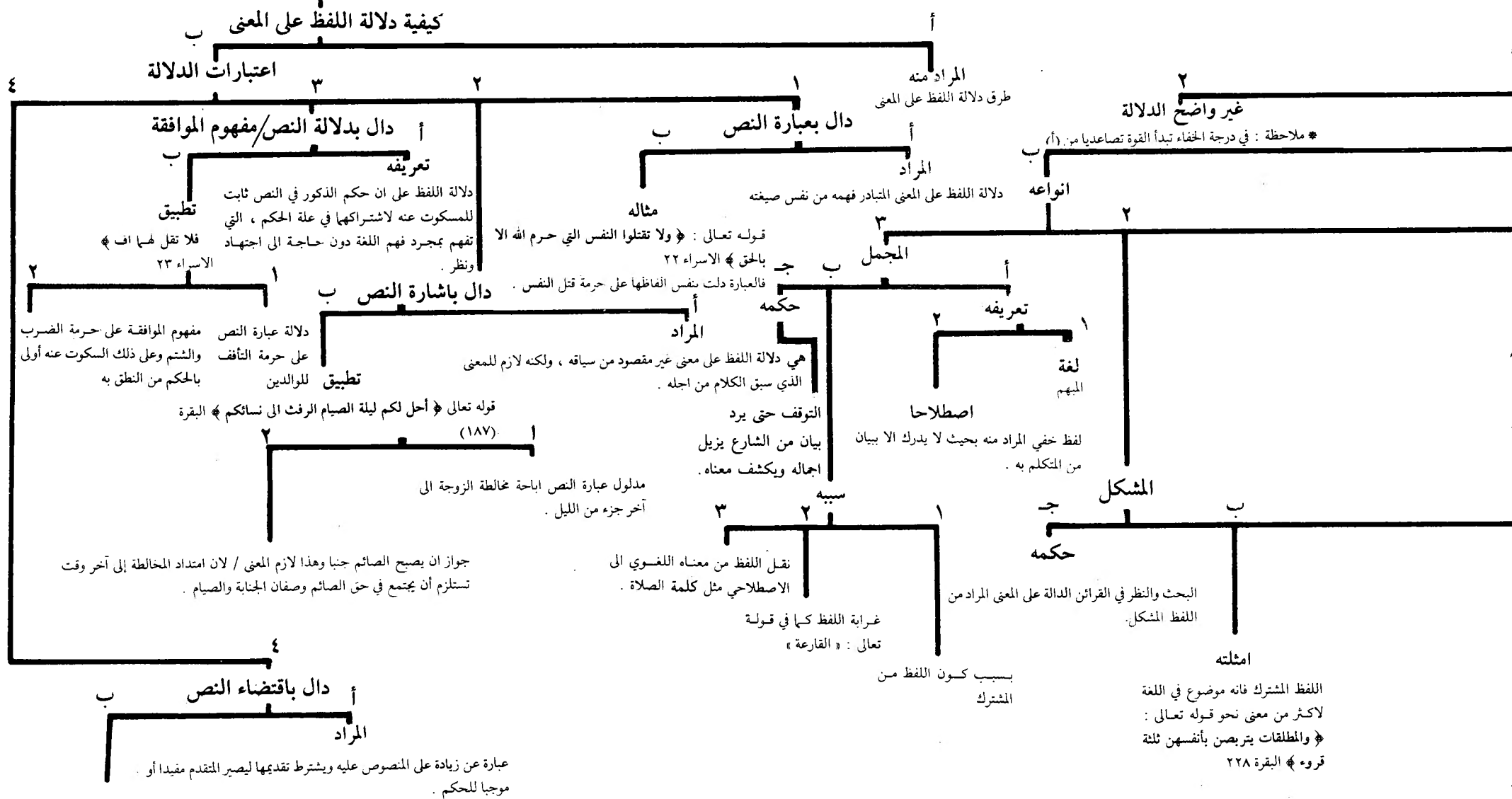
نص الحديث « لا يرث القاتل » (٢) فدلالته في الظاهر واضحة ولكن تطبيقه على عين القاتل فيه خفاء لكون اللفظ يحتمل القتل العمد وغير العمد وعلى ذلك اختلف الفقهاء في تورث قاتل الخطأ



هو اللفظ الذي ظهرت دلالة بنفسه على معناه ظهوراً قوياً أكثر من المفسر ولا يقبل التأويل ولا النسخ

(١) رواه الدارمي (٣٠٨٤) وأحمد (٤٩/١)
(٢) رواه الدارمي (٣٠٨٤) وأحمد (٤٩/١)

القسم الثالث



قال تعالى : ﴿ حرمت عليكم امهاتكم وبناتكم ﴾ النساء ٢٣
 فتقدير معنى النص « حرم عليكم (نكاح) امهاتكم وبناتكم » وهذا المعنى ان عن طريق الاقتضاء.

اولا / تكملة المباحث اللغوية

